



## مذكرة حول حالة حقوق الانسان في لبنان

### جانب بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان

بداية اذ نشكركم على دعوتنا للمشاركة في الحوار حول حالة حقوق الانسان في لبنان عشية لقاء بروكسل في 31 أيار 2016 بين لبنان والاتحاد الاوروبي ويهمننا التأكيد على ما يلي:  
لا يمكن الحديث عن حالة حقوق الانسان في لبنان بمعزل عن الازمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري العام 2005، وتعمقت هذه الازمة بعد الاحداث في سوريا وموجة النزوح السوري.

ويمكن تلخيص الازمة السياسية بالشلل الكامل لمؤسسات الدولة، فراغ في رئاسة الجمهورية، مجلس نيابي ممدد له ومعطل في نفس الوقت، حكومة عاجزة عن معالجة الازمات المتراكمة والتي كان آخرها وليس آخرها مسألة النفايات.

اسباب الازمة منها ما يعود لعوامل خارجية الحرب على الارهاب وقضية النازحين السوريين وداخلية بسبب الصراع بين اطراف الطبقة السياسية الحاكمة على النفوذ والمصالح الطائفية، وقد انعكست الازمة على حالة حقوق الانسان بشكل خطير الى حدود الكارثة وتتجلى كما يلي:  
أولاً: عدم تنفيذ الحكومة اللبنانية لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل الاول للعام 2010 والتي جرى التأكيد على معظمها في استعراض آذار العام 2016 حيث قدمت الدول الاعضاء والمراقبة في مجلس حقوق الانسان 219 توصية للحكومة اللبنانية.

ثانياً: العديد من المشاريع المتعلقة بحالة حقوق الانسان، مثل الخطة الوطنية لحقوق الانسان مشروع التعذيب، قانون المفقودين وغيرها مازالت مجمدة في ادراج المجلس النيابي المشلول والمعطل.  
ثالثاً: انتهاك حق التجمع السلمي وهو ما ظهر في شهري حزيران وآب العام 2015 عندما واجهت الاجهزة الامنية الحراك المدني المنتفض على ازمة النفايات باطلاق الرصاص على المتظاهرين والتوقيف الاحتياطي للعشرات وممارسة التعذيب على العديد من الموقوفين.  
رابعاً: انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين واكثر تجلياته في عدم تحقيق سلسلة الرتب والرواتب لموظفي الدولة ومعالجة اوضاع الفئات الاجتماعية من ميومين ومتعاقدين ناهيك عن انتشار الفساد والتردي في الخدمات العامة.

فأزمة حقوق الانسان في لبنان هي جزء من الازمة السياسية العامة وبالتالي فان تطوير الشراكة بين لبنان والاتحاد الاوروبي يجب ان يأخذ بعين الاعتبار هذه الوقائع آملين من الاتحاد الاوروبي لفت



الحكومة اللبنانية في الحوار المرتقب في بروكسل الى الترددي الخطير لوضع حقوق الانسان وعدم وفاء الحكومة اللبنانية لتعهداتها الدولية.

ان مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب اذ يشيد بالشراكة بين لبنان والاتحاد الاوروبي وبالعلاقة الوطيدة مع هيئات المجتمع المدني واستشارته حول قضايا حقوق الانسان في لبنان فان المركز يشدد على الامور التالية:

- 1- إعادة الحياة الى المؤسسة التشريعية والتنفيذية والاسراع في انتخاب رئيس للجمهورية وصياغة قانون انتخابي ديمقراطي يعتمد النسبية وخارج القيد الطائفي تمهيدا للانتخابات النيابية.
  - 2- من دون اصلاح ديمقراطي للقوانين الانتخابية ومراجعة شاملة للنظام القضائي فان الازمة السياسية والاقتصادية مرشحة للتأزم والتفاقم.
  - 3- تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي تتضمن معظم مطالب وبرامج هيئات المجتمع المدني اللبناني والفلسطيني(ذوي الاحتياجات الخاصة، تجريم التعذيب، المفقودين، السجون/ المرأة، الطفل، الاتجار بالبشر، الحق بالجنسية... الخ)
  - 4- معالجة الازمات الاقتصادية والاجتماعية من البطالة الى الاجور والهجرة لان تفاقمها يشكل خطرا على الاستقرار السياسي والسلم الاهلي. ان تحقيق مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة يعزز حالة حقوق الانسان والسلم الاهلي ويخفف من حدة الانقسامات الطائفية والمذهبية.
  - 5- قدمت الحكومة اللبنانية في 9 آذار الماضي التقرير الوطني عن التعذيب الى لجنة مناهضة التعذيب بعد تأخر 15 عاما. تقديم التقرير خطوة هامة ولكن للأسف كان تقريراً خيالياً بعيداً عن الواقع المزري للسجون اللبنانية واستمرار التعذيب فيها وهو ما ظهر جلياً في فيديو التعذيب الذي تسرب من سجن رومية في العام 2015.
- فالحرب على الارهاب والنزوح السوري ضاعف من اعداد الموقوفين في السجون وفاقم الازمات الصحية والاجتماعية، ولكن الحكومة اللبنانية لم تضع برامج عاجلة واستثنائية لمعالجة اوضاع السجون وخاصة تسريع المحاكمات.
- السجون ورغم ما تقوم به بعض الجمعيات ومنها مركز الخيام تزداد اوضاعها سوءاً وتفترق الى عملية تأهيل منظمة وشاملة. ان مهمة التأهيل يجب ان تكون مهمة الحكومة اللبنانية وهو ما تنص عليه المادة 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب، فسجون لبنان قنابل موقوتة مما يتطلب معالجة جذرية وعاجلة وهذا يتطلب:



- تنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب ال 36 اثناء زيارتها للبنان عامي 2013 و 2014،  
اضافة الى توصيات الاستعراض الدوري حول التعذيب في العام 2016.
- انشاء الالية الوقائية الوطنية لمنع التعذيب
- الالتزام الواضح بالمادة 14 لاتفاقية مناهضة التعذيب المعدلة واعتماد تعريف التعذيب حسب  
المادة 1 من الاتفاقية لان مشروع التعذيب المقدم الى المجلس النيابي لا يتوازي مع  
مضمون اتفاقية مناهضة التعذيب.
- اعتبار قضية النازحين السوريين قضية المجتمع الدولي وليس فقط مسؤولية الحكومة  
اللبنانية، لذلك نرى ان المساعدات الانسانية وحدها لا تكفي والمطلوب التركيز على الحلول  
السياسية لوقف الحرب العنيفة وعدم تحميل لبنان ما لم تستطع تحمله دول اوروبية وعربية.  
هذه بعض القضايا التي نراها من الاولويات ومن دونها اي القيام باصلاحات سياسية للقوانين بما فيها  
بنية النظام الطائفي الذي بات معيقا لكل تقدم سياسي واقتصادي واجتماعي وسيادة القانون لتعزيز  
الانتماء الوطني على حساب الانتماءات الطائفية والمذهبية وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري فان  
الايضاح في لبنان سائرة باتجاه المزيد من التدهور والمزيد من الانتهاكات لحقوق الانسان.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام  
مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب  
الامين العام  
محمد صفا

2016/5/24